النهار ٥-١٠-٢٠١٩

الفرصة الاخيرة...

غازي وزني

لا ترتقي موازنة حال الطوارئ الى مستوى التحديات، فإصلاحاتها غير كافية وغير واضحة لمواجهة أزمة الدين العام وكلفته، وأزمة الرواتب والاجور ومعاشات التقاعد، وأزمة الكهرباء كما جاءت أرقامها غير دقيقة وملتبسة ومستوى عجزها تفاؤلي.

أولا: ملاحظات على أرقام الموازنة:

-1النمو الاقتصادي: يعتبر معدل النمو المقدّر ١,٢% متفائلا، إذ قارب الصفر في العام الحالي. يحتاج النمو الى استعادة ثقة المستثمر والمستهلك وتنفيذ مشاريع "سيدر" والبدء بالتنقيب عن النفط والغاز.

-2العجز في الموازنة العامة والخزينة: يعتبر العجز المقدّر ٧,٣٨% من الناتج المحلي غير واقعي، إذ لم يتضمن إجمالي نفقات الخزينة العامة (البلديات)، والمتأخرات، اضافة الى صعوبة التزام السقف لدعم الكهرباء، كما تعتبر الإيرادات العامة متفائلة على صعيد الإيرادات المرصودة للخزينة العامة ومرفأ بيروت وتسوية مخالفات البناء...

-3إجمالي النفقات العامة (الموازنة العامة والخزينة العامة): تقدّر بـ٢٥,٦ مليار ليرة وتتوزع على الشكل التالي: الرواتب والاجور وملحقاتها والمنافع الاجتماعية ٩٧٧٩ مليار ليرة، بما يشكل ٣٨,٢% من اجمالي النفقات العامة، خدمة الدين العام ٩١٧٠ مليار ليرة ونسبته ٣٥,٠٥%، والكهرباء ١٥٠٠ مليار ليرة ونسبتها ٥,٨٦%. تشكل البنود الثلاثة الرئيسية ٧٩,١١% من إجمالي النفقات العامة.

-4سلفات الخزينة لمؤسسة كهرباء لبنان: هناك صعوبة في التزام الحكومة سقف ١٥٠٠ مليار ليرة من دون اجراءات فورية لتطبيق خطة إصلاح الكهرباء.

ثانيا: الاجراءات الاصلاحية لضبط نمو الانفاق العام الاجمالي في السنوات الثلاث المقبلة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ وخفض العجز المالي الى أقل من ٥% حتى العام ٢٠٢٢:

-1إصلاحات لاستقرار الرواتب والاجور وملحقاتها والمنافع الاجتماعية في فترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ من خلال:

-تجميد زيادة الرواتب والاجور لمدة ثلاث سنوات مع الاحتفاظ بحقوق الموظفين ودرجاتهم لاحقا يحقق وفرا سنويا يقارب ١٢٥ مليار ليرة. وتجدر الاشارة الى أنه يتقاعد سنويا بين ٥ و٧ آلاف شخص، بما يقلص تدريجا حجم القطاع العام وكلفته السنوية بأكثر من ١٠٠ مليار ليرة.

-إعادة النظر في التوظيف العشوائي لخمسة آلاف شخص.

-التزام تجميد الإحالة على التقاعد لمدة ثلاث سنوات (ازدادت معاشات التقاعد في موازنة ٢٠٢٠ نحو ٣٠٢ ملياري ليرة).

-زيادة نسبة الحسومات التقاعدية من ٦ الى ٨,٥% على غرار موظفي القطاع الخاص.

-إطلاق ورشة إصلاح النظام التقاعدي في القطاع العام والبحث مع المجلس الاعلى للدفاع في مسألة التدبير رقم ٣.

ملاحظة: ارتفع بند معاشات التقاعد ونهاية الخدمة من ١٤٠٠ مليار ليرة عام ٢٠١٠ الى ٣٢٨٣ مليار ليرة عام ٢٠٢٠.

-2إجراءات لخفض الدين العام وخدمته في السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بالاتفاق مع مصرف لبنان والقطاع المصرفي من خلال:

-الطلب من المصارف ومصرف لبنان الاستمرار بعمليات استبدال سندات دين بالليرة اللبنانية مستحقة في السنوات ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢ بسندات أخرى بنفس معدلات الفوائد والاجال ما يحقق وفرا سنويا يقارب ٥٠٠ مليار ليرة بسبب ارتفاع معدلات الفوائد في الفترة الاخيرة.

ملاحظة: يكتتب مصرف لبنان بنسبة ٥١,٩% من اجمالي سندات الخزينة بالليرة والقطاع المصرفي بنسبة ٣٣,٦%.

-الطلب من المصارف ومصرف لبنان الاستمرار بعمليات استبدال دين بالعملات الاجنبية (أوروبوند) مستحقة في السنوات ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢ بسندات أخرى بنفس معدلات الفوائد والاجال ما يحقق وفرا سنويا يقارب ١٨٠ مليار ليرة نتيجة ارتفاع معدلات الفوائد في الفترة الاخيرة.

-تغطية خدمة الدين الاضافية الناجمة سنويا من زيادة الدين العام من خلال الاتفاق مع مصرف لبنان بشطب هذه الاضافة من أرباح فروقات الذهب لديه استنادا الى المادة ١١٥ من قانون النقد والتسليف ما يحقق وفرا في العام ٢٠٢٠ يقارب ٣٢٠ مليار ليرة نتيجة زيادة الدين المقدّر حوالي ٦٦٠٠ مليار ليرة.

-خفض الدين العام من خلال تشركة المؤسسات العامة لاسيما قطاع الاتصالات عبر بيع الدولة ٣٥% من اسهمها للمواطنين ما يوفّر مداخيل تراوح بين ٢,٥ و ٣ مليار دولار، وعبر بيع الدولة حصتها في شركات الميدل ايست وكازينو لبنان وشركة إنترا وبنك التمويل ومرفأ بيروت ومؤسسة ضمان الودائع اضافة الى اطلاق مشاريع استثمارية بالشراكة بين القطاع العام والخاص.

-3إجراءات لخفض الدعم تدريجا للكهرباء ليصل الى صفر في العام ٢٠٢٢: يعتبر إصلاح الكهرباء أولوية بحيث لم يعد مقبولا استمرار المشاحنات السياسية لتأخير تنفيذ الخطة الانقاذية.

-رفع التعرفة في بداية العام ٢٠٢٠ بالتزامن مع بناء معامل موقتة على البر بطاقة ٣٠٠ – ٤٠٠ ميغاوات خلال ستة أشهر.

-استخدام الغاز أويل بدل الفيول أويل.

-التزام سقف لتحويلات الخزينة لمؤسسة كهرباء لبنان لا يتجاوز ١٨٠٠ مليار ليرة في العام ٢٠٢٠.

-إجراء مناقصات عمومية عالمية لشراء المحروقات لمؤسسة كهرباء لبنان يحقق وفرا سنويا يفوق ٣٠٠ مليار ليرة.

ثالثا: الإجراءات لزيادة الايرادات العامة بين ١ و١,٥% من الناتج المحلي سنويا في فترة ٢٠٢٠ -٢٠٢٢، نذكر منها:

-إخضاع استثمارات المؤسسات العامة ذات الطابع التجاري للموافقة المسبقة لمجلس الوزراء. ونلحظ في هذا الاطار أن إيرادات قطاع الاتصالات تراجعت في فترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ نحو ٢٥% من ٢٠٧١ مليار ليرة الى ١٥٥٠ مليار ليرة بسبب استثمارات غير واضحة.

-زيادة الرسوم على الدخان بمعدل ٥٠٠ ليرة لعلب السجائر لانتاج محلي و١٠٠٠ ليرة لعلبة الدخان المستورد يوفر ايرادات سنوية تفوق ١٥٠ مليار ليرة.

-رفع الضريبة على القيمة المضافة الى ١٥% على السلع الفاخرة (الكماليات)

-رفع الضريبة على فوائد الودائع من ١٠% الى ١١% يوفر حوالي ٢٥٠ مليار ليرة.

-إقرار الضريبة الموحدة التصاعدية على الدخل يوفر ايرادات تقارب ٢٠٠ مليار ليرة

-مكافحة التهرب الضريبي للضريبة على القيمة المضافة من خلال فرض الفاتورة التجارية الالكترونية على المؤسسات.

-فرض رسم ٣% على استيراد البنزين يوفر نحو ١٠٠ مليار ليرة.

لم تعد الحكومة قادرة على التهرب من مسؤولياتها بعد الاضطرابات المالية المفتعلة وغير المبررة اقتصاديا وماليا، والتي حدثت في الاسبوع الفائت، بل بات عليها تدارك المخاطر وتشكيل لجنة طوارئ اقتصادية هدفها إصلاح جذري وجريء للمالية العامة والكهرباء وميزان المدفوعات، بما يرسل إشارات إيجابية للدول المانحة ووكالات التصنيف ويطمئن الاسواق المالية ويخفف الضغوط في سوق القطع وتهافت المواطنين على الدولار ويشجع عودة الرساميل من الخارج ويبعد شبح التدهور .إنها الفرصة الاخيرة قبل الوقوع في المجهول .